

أسباب النزعة الاستهلاكية ومعالجتها من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية

فرست عبد الله يحيى الورمي¹ و أمين سعيد تتر²

¹ فاكولتي العلوم الانسانية، جامعة زاخو، أقليم كردستان، العراق.

² مديرية التربية، محافظة دهوك، أقليم كردستان، العراق.

(تاريخ القبول بالنشر: 8 تموز 2015)

الخلاصة:

لم يكن الاستهلاك خارجاً عن طبيعته العادية من قبل كما نراه اليوم، فبدأ يحرق الأموال ويستنزفها، وكأننا خلّقنا لنأكل ونبذر ونستهلك كل ما يقع في أيدينا، ونسينا أنّ الله جعلنا خلفاء في هذه الأرض لنبنيها ونعمرها، ونرفع بانيان الحضارة والأفق الإنسانية والمعرفية. وإنّ ما نقوم به من الاستهلاك المبدد وغير المتوازن يرجع إلى أسباب متعددة ومختلفة، من أهمها: فهمنا السيئ للمال والرزق والنصيب، حيث نفهم أنّ الرزق مادام مكتوباً منذ أول يوم خلقنا الله فيه فإنه لا يزيد ولا ينقص سواء بذلنا جهداً في سبيل تحصيله أم لا، وهذه فكرة خاطئة بلا شك، لأنّ نصيب الإنسان بين يديه. والسبب الآخر هو تأثير العولمة علينا، فأصبح الناس يتحركون كما تشتهي الرياح.

ولهذه النزعة آثار مدمرة على الفرد المسلم والمجتمع المسلم، منها: التضخم الاقتصادي، وإهدار الأموال ونزع البركة من بيوتنا، وإدمان أبنائنا على الاستهلاك حتى أترّ فيهم الترويج التجاري إلى صفة الميوعة والضياع في الثقافات الغربية الغربية عن أخلاقنا. والإسلام عالج هذه الظاهرة بعرض نظرية الاستهلاك الهادف، المخالف للصرف العشوائي للأموال، وبناء ثقافة الإنتاج عند الفرد، وأنّ مسؤولية هذا المشروع تقع على كاهل كل فرد في المجتمع، بمن فيهم العلماء والدولة أيضاً، كل حسب اختصاصاته وقدراته.

المقدمة

أهمية البحث: يرجع أهمية البحث وسبب اختياره إلى أنّ السبب الرئيس في تخلفنا وتأخرنا هو عدم الاعتراف بما نحن نعانیه، وعدم البحث عن دوائه، والعيش في تيه الاقتصاد العالمي والعولمة.

المشكلة: المشكلة التي تبحث هذه الورقة البحثية عن حلها هي نحن كمسلمين أحياناً ننكر أننا أصبحنا آلة الاستهلاك ولا ننتج حتى إبرة! ولذا نطرح التساؤلات الآتية:

- هل نعلم بأنّ الاستهلاك المباح له حدود؟
- ما هو مستوى الإنتاج والاستهلاك لدينا كمسلمين في هذا العالم؟
- ما هو سبب سيطرة النزعة الاستهلاكية على حياتنا؟
- ما هو الحل الإسلامي للنزعة الاستهلاكية؟
- فرضية البحث: يفترض البحث أنه: يمكن لنا كمسلمين أنّ نبدل النزعة الاستهلاكية لدينا ونحوها إلى نزعة إنتاجية مثمرة،

إنّ سوء إدارة الموارد البشرية يؤثر في قيمة الأفراد والمجتمعات بكل المقاييس، ويؤثر في سير الحياة وطبيعتها، وإن ما يعيشه الفرد ذاتياً من سعادة أو شقاء فهو المسؤول عنه، وإن كان وجود الشقاء إلى جانب السعادة في الحياة جعلاً إلهياً؛ ولكن الفقر نتيجة النظر المنحرفة للمال وسوء إدارته؛ فإذا اعترفنا بقصر نظرنا وجهدنا وإنتاجنا، حينئذ يمكن أن نحول النزعة الاستهلاكية عندنا إلى طابع ونهج إنتاجي، وإنّ أنكرنا العيوب التي أصابنا وعبسنا النظر في وجهه من تجرأ الإشارة إلى عيوبنا وقتئذ نضيع في الحياة.

فيجب أن نشخص الداء بكل صراحة وجرأة، وهذا لا يقع تحت قاعدة "إذا قال الرجل هلك الناس فهو أهلكهم" كما يستند إليه البعض، بل يقع تحت القاعدة الذهبية "رَحِمَ اللهُ مَنْ أهدى إلى عيبي" (1).

المبحث الأول

ماهية النزعة الاستهلاكية وأسبابها وآثارها

بما أنّ الاستهلاكية ثقافة وغريزة سيئة عند الفرد والمجتمع، فإنّ لها أسباباً خارجية وأخرى ذاتية مختلفة ومتعددة، وأيضاً هي تحتضن في جيبها الكثير من الآثار المدمرة على الفرد والمجتمع أيضاً، نفصل ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: ماهية النزعة الاستهلاكية.

1- النزعة:

لغة: نَزَعَ أي: توجه وقصد، ومال إلى شيء، والنزعة: عادة أو أسلوب وطريقة، وجمعها نزعات⁽²⁾.

اصطلاحاً: هي ميلٌ وأجأةٌ فطريٌّ أو نفسيٌّ إلى شيء مثل النزعة الإنسانية؛ التي تعني الميل إلى معاملة الناس بإنسانية⁽³⁾.

2- الاستهلاك.

لغة: اسْتَهْلَكَ الْمَالَ وَخَوَّه: أي أنفقهُ أو أهلكه فَيُقَالُ اسْتَهْلَكَ مَا عِنْدَهُ مِنْ طَعَامٍ أَوْ مَتَاعٍ، ويأتي بمعنى تصيير الشيء هالكاً، كاستهلاك السمن⁽⁴⁾ وغير ذلك.

اصطلاحاً: الاستهلاك - عند الاقتصاديين - هو استخدام السلع والخدمات في إشباع الحاجات الخاصة بالفرد والأسرة⁽⁵⁾.

فنرى أنّ النظرة الاقتصادية لا تقسم الاستهلاك بين ما هو متوازن ومحمود وطبيعيّ وبين ما هو إسراف وتبذير، بل تعد الاستهلاك بأنه شيء طبيعي أو هو أمر لا بد منه لإيجاد المنفعة.

هو آخر مرحلة من مراحل العملية الاقتصادية، لأنه يجسد الطلب النهائي على السلع والخدمات، ولا شك أن حاجات الإنسان ورغباته هي المحرك لجميع الأنشطة الاقتصادية⁽⁶⁾.

وينقسم الاستهلاك إلى استهلاك طبيعي، وهو من فطرة البشر وطبيعته، والرغبة الإنسانية على قدر حاجته. واستهلاك إسرافي تبذيري: وهو استنفاد الممتلكات والمباحات وإهلاكها واستنزاف الثروات والمحاصيل والعناصر البيئية الطبيعية والمرافق العامة⁽⁷⁾، فهو يتخطى الحاجة الطبيعية. وهو صرف المال في

كما كان المسلمون المصدر الوحيد في القرون الوسطى من حيث العلم والمعرفة والإنتاج.

هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان الفهم الصحيح في التعامل مع الموارد البشرية وإدارتها إدارة سوية تنعم البشرية بها، ويهدف أيضاً إلى تأصيل ترشيد الاستهلاك بالقرآن الكريم والسنة النبوية، لتعضيد فكرة البحث وتأكيداً لوجود الفكر الاقتصادي السليم في الإسلام، حيث أنّ الإسلام أرشدنا أن نكون متوازنين في تعاملنا مع كل ما سخره الله لنا في هذا الكون.

الدراسات السابقة: من خلال التتبع والبحث عن الجهود السابقة حول موضوعنا لم تتمكن الحصول على عمل بنفس العنوان ونفس التفاصيل ونفس الخطة وقد اطلعنا على جهود نلتقي معها في جوانب من البحث، ومن هذه الأبحاث: مشكلة الإسراف في المجتمع المسلم وعلاجها في ضوء الإسلام، عبد الله بن إبراهيم الطريقي، وترشيد الاستهلاك في الإسلام، د. كامل صقر القيسي.

منهج البحث: دراسة هذا الموضوع تقتضي إتباع المنهج الموضوعي، الذي يفكك الموضوع على الأساس المفاهيمي ويبحث مشكلته والبحث عن الحلول المناسبة.

خطة البحث: يتألف البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، كما يلي:

- المقدمة تبين أهمية البحث.
- المبحث الأول: ماهية النزعة الاستهلاكية وأسبابها وآثارها. المطلب الأول: ماهية النزعة الاستهلاكية. المطلب الثاني: أسباب النزعة الاستهلاكية. المطلب الثالث: آثار النزعة الاستهلاكية على الفرد والمجتمع.
- المبحث الثاني: النزعة الاستهلاكية في الفكر الإسلامي ومعالجتها. المطلب الأول: مستوى الإنتاجية في العالم الإسلامي. المطلب الثاني: معالجة النزعة الاستهلاكية في الفكر الإسلامي.
- الخاتمة: في النتائج التي توصل اليها.

المطلب الثاني: أسباب النزعة الاستهلاكية.

لقد تأخر ظهور نظريات الاستهلاك، فلم يحاول كثير من الاقتصاديين تحليل العوامل المؤثرة في الاستهلاك إلا بعد القرن التاسع عشر الميلادي، وانشغلوا طوال القرنين الثامن والتاسع عشر بمشكلات الإنتاج⁽¹⁶⁾. وإنّ الاستهلاك الاستفزازي ناتج عن أسباب ذاتية مرتبطة بتفكير ونظرة الأشخاص، وعوامل أخرى خارجية ومفروضة على المستهلك وعلى الواقع. ونذكر منها ما يلي:

أولاً: العوامل الذاتية: وهي تلك العوامل الناتجة عن تفكير المستهلك وثقافته وفهمه وخبرته، أي هي الأسباب التي يمكن أن يغيرها الشخص في ذاته.

1- النظرة السيئة السائدة عن الفقر والمال والإنتاج: هناك تفكير سائد بين عوام الناس حتى عند بعض المثقفين بأنّ الغنى والفقر نصيبان مفروضان وزعهما الله بين الناس؛ وأنّ الرزق مكتوب لا يزيد ولا ينقص! ولكن الأمر ليس كذلك؛ فنتساءل ونقول: لماذا يحقّ الله الربا ويربي الصدقات؟ أليس بفعل الفرد نفسه؟ ألم يقل الرسول الكريم (ﷺ): " ذَاوُوا مَرْضَاتِكُمْ بِالصَّدَقَةِ، وَحَصِّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالرَّكَاةِ " ⁽¹⁷⁾؛ فالصدقة تدفع البلاء وتزيد العمر، والرزق والعمر متلازمان، وتغييرهما يدخل في إمكان الفرد.

فإذا كان التخلّف عند بعض الاقتصاديين مجموعة من الظواهر التي تصاحب انخفاض الإنتاجية، أو هو نظام وبنية كلية مرتبط بالهيكل الاقتصادي السائد. فالفكر الإسلامي يعبر عن التخلّف بالضلال والشقاء⁽¹⁸⁾، الناتج عن عدم التزام البشر بنظام الحياة الذي خطه الله عز وجل، فقال تعالى: { قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى (123) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى } ⁽¹⁹⁾.

فيُفهم من مُفردات (الضلال، الشقاء، المعيشة الضنكا) نتيجة السمات السلبية والانحراف عند الأفراد، وهي ما تعيق الهيكل الاقتصادي على توفير ما يُلبّي الحاجات الأساسية،

غير موضعه الذي يسمى اليوم الإنفاق المبدد أو الاستهلاك الاستفزازي⁽⁸⁾.

قد يكون الهدف من الاستهلاك الحصول على ما هو أعلى قيمة أو أكثر كمية مما استهلك، وقد لا يكون الهدف إلا إشباع رغبة من رغبات المستهلك.

فالاستهلاك الطبيعي هو إنفاق السلع والخدمات لحاجة، وما كان لغير حاجة أو ما يزيد عن الحاجة فهو إسراف في الاصطلاح الإسلامي، والحاجات الأساسية للإنسان هي الطعام والملبس والشرب والسكن⁽⁹⁾، حيث بينها الله في قوله تعالى: (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى)⁽¹⁰⁾.

والحاجات الكمالية الثانوية غير الأساسية كثيرة، وهي معتبرة في الفكر الإسلامي، فإنّ الله يحب الجمال والنظافة والأناقة فيقول الرسول (ﷺ): " إِنْ لَمْ يَكُنْ جَمِيلٌ يَحِبُّ الْجَمَالَ " ⁽¹¹⁾، و " إِنْ لَمْ يَكُنْ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَنْتَرَ نِعْمَتَهُ عَلَى عَبْدِهِ " ⁽¹²⁾، فإنّ اقتناء الكماليات والجماليات جائزة، ولكن بقدر.

فالنزعة الاستهلاكية مصطلح مركب من سلوك واتجاه غريزي ونفسي واجتماعي متصف بالميل إلى الاستهلاك المتعدي للحاجة والمعقول، بل هو متصف بالعشوائي وغير الهادف، والذي لا تصاحبه الإنتاجية التي ينبغي أن تكون، فإذا كان معه الإنتاج فلا يعد إسرافاً، لذا سمينا بحثنا بالنزعة الاستهلاكية، وهو الانطباع والسلوك والتفكير والثقافة.

أما النتائج العملية لهذه النزعة أو السلوك في الإنفاق، فقد اصطلح عليه القرآن الكريم والسنة النبوية بالتبذير والإسراف، في آيات وأحاديث كثيرة، حيث قال تعالى: { وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا } ⁽¹³⁾ فالمنفق في غير حقه هو التبذير⁽¹⁴⁾. وقال عز وجل: { يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ } ⁽¹⁵⁾.

مستقبل بعيد لنفسه لبناء احتياطي مالي، وتجعله أعمى العينين لا يرى غير إشباع نفسه ولا يحسب لغيره حساباً في العطية والرحمة والتعاون والنفعية، فبأعماله الأنانية يضر نفسه والناس والمجتمع البشري، والأنانية تزيد عند صاحبها الطمع والجشع ومحاولة الاستحواذ والسيطرة على أموال الآخرين.

5- فقدان وضعف العلم والخبرة: هو أحد الأسباب التي تؤدي بالمستهلك إلى الاستهلاك السيئ، وإنّ القانون لا يحمي المغفلين الذين يقعون في فخ الشركات التجارية، بل يجب على الفرد والحكومة بناء عقلية اقتصادية متوازنة، وهو ما يقوي عند المستهلك المناعة الثقافية من التأثير بالعملة والإعلام والترويج للاستهلاك السيئ.

ثانياً: الأسباب الخارجية: هي العوامل التي تزيد من النزعة الاستهلاكية، بعضها فنية موضوعية، وبعضها ناتجة عن التنافس الاقتصادي، مع أنّ اعتبار نظرية المؤامرة في السياسة والاقتصاد تحول دون الاعتراف بالخطأ والإصلاح، لأنّ الحيلة والحذر واجب، وأنّ السياسة - والاقتصاد جزأ منه - هو فن الممكن والمراوغة والرصد، بالرغم من ذلك نشير هنا إلى بعض العوامل الخارجية:

1- العمولة⁽²⁶⁾: هي نافذة لترويج الاستهلاك⁽²⁷⁾، حيث أصبح الهمبركر وما شابهه هو الوجبة الواجبة أكلها عند البعض، وأصبح مثله يضرب على عشرات العادات وآخرها إصدارات الموبايل واحدة تلو الأخرى، التي أدمن الناس عليها متأثرين بالعمولة عبر نوافذها المتعددة.

2- الإعلانات التجارية: وتشمل التابعة للعملة العالمية والداخلية أيضاً، كلها لها تأثير كبير على الناس، فإنّ الموجة الإعلانية التي تغمر الناس في الترويج لبضائع عديدة، هي موجة إيجابية مؤثرة تصور ما هو ثانوي وكماي على أنّه أساسي وضروري، الأمر الذي يجعل المستهلك يدور في دوامة التسوّق⁽²⁸⁾، وإتباع مظاهر الترف والبدخ، والتعويد على عادات السلوك الشرائي، والتطلع إلى ما هو فوق القدرات المالية والاقتصادية، وكل ذلك على حساب الجهد الإنتاجي⁽²⁹⁾.

بسبب فقدان القدرة الذاتية لذلك الهيكل على النمو والتطور، وعدم قدرته على تجاوز سمة السكونية⁽²⁰⁾. ولأنّ التطور والنمو - في أي مجال كان - لا يكون إلا بالمبادرة الفردية والعامل البشري، وإذا غابت تلك المبادرة أو انحرفت عن المسار الصحيح فإنّ النتائج تكون انتحارية، إمّا بالتآكل الذاتي البطيء أو بالإلقاء إلى التهلكة.

وليس هناك أي أساس للفكر القائل بأنّ الله يحب الفقر عند الفرد! بل إنّ فقر البشر منبوذ عند الله وعند رسوله صلى الله عليه وسلم، كما يدل على ذلك أحاديث كثيرة، فقال النبي (ﷺ): (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ)⁽²¹⁾، فالرسول (ﷺ) استعاذ من الفقر وساواه بالكفر، وحثّ المسلمين على مكافحته في مناسبات عديدة.

فلا يجوز أن نسلم أنفسنا لفكرة أنّ الرزق مكتوب ومحدود لا يزيد ولا ينقص ولا حاجة لبذل الجهد على المال وإنّ الإنسان يأكل والله هو الرازق! بل إن الله يرزق من يبذل في سبيل الحصول على الرزق ويجهد نفسه في التفكير والتخطيط والتنفيذ، فقال تعالى: {وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ} ⁽²²⁾.

2- ضعف الوعي والثقافة الاقتصادية: فان الصرف يجب أن يكون بجزء من الوارد وليس مقابل كل الوارد، لأنّ الوارد يجب أن يؤخذ منه احتياطاً واستثماراً وصرفاً، كما يفصله (جورج كلاوسون) في موضوع "الطرق السبع للتغلب على المحافظ الخاوية"⁽²³⁾.

3- ضعف الفهم بتعاليم وأسس الشريعة الإسلامية في الاقتصاد والمال والالتزام بما: فالإسراف والتبذير حرام، كما قال تعالى {يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ} ⁽²⁴⁾. وأنّ النبي (ﷺ) مرّ بسعدٍ وهو يتوضأ، فقال: " مَا هَذَا السَّرْفُ يَا سَعْدُ؟ " قَالَ: أَبِي الْوُضُوءِ سَرْفٌ؟ قَالَ: " نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ " ⁽²⁵⁾.

4- الأنانية: هي إحدى الأسباب التي تجعل الفرد أسير ملذات نفسه وشهوته، ولا تكن له مجالاً عقلياً يفكر في

للعالمين، فقال تعالى: { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ }⁽³⁵⁾، فترى الاقتصاديات الحرة أنّ المستهلك هو وسيلة لصرف البضائع، بحجة أنّ البضاعة يجب أن تصرف ويزداد التصدير والوارد يوماً بعد يوم، على حساب جيوب الناس، وإنّ حرق الأموال وإفلاس الجيوب أولى الآثار التي تنتج من النزعة الاستهلاكية وأظهرها، ولكن أهم الآثار وأخطرها هي التي تلي الإفلاس المادي، من المشاكل السياسية والأمراض الاجتماعية والنفسية وغيرها، منها:

1- التضخم: فإذا كان الاستهلاك أكبر من الاستثمار فإن الطلب يرتفع ويؤدي إلى التضخم، واهتزاز اقتصاد الدولة وتدني مستواه، وربما إصابة ميزانيتها بعجز كبير، وهبوط عملتها، وارتفاع الأسعار وانتشار الغلاء، وانخفاض سعر العملة في الخارج، ورمي رؤوس الأموال خارج البلاد، كل ذلك من أثر زيادة الطلب إلى الاستهلاك، وقصارى القول أنّ اقتصاد الدولة لا يستقر إلا إذا تحققت فيه العدالة، وكفت عنه أيدي العابثين بالأموال المبذرين لها⁽³⁶⁾.

2- نزع البركة في المال: هو ما يؤدي به التبذير، إنّ التبذير تضييع للمال، والمحصلة النهائية هو الفقر⁽³⁷⁾، وكل عملية صرف إنّ لم يكن مخططاً وهادفاً فلا يحسب توازنه مع الوارد ولا يحسب حساباً للاستثمار ولا للاحتياطي ولا تأمين المستقبل.

3- إهدار الطاقات البشرية: فوفرة المال مع الشباب قد تدفعه إلى تعاطي المخدرات⁽³⁸⁾، أو المسكرات، أو أسباب اللهو المختلفة وما يجعله تائهاً، وكأنه غير موجود على هذه الأرض لا يعي ما يدور حوله وما يطلب منه وما هو مسؤول عنه.

4- إدمان الاستهلاك، هو ما يجعل النفوس أسيرة الشهوات لا تتحرر من قيودها طرفة عين، وهو عمي القلوب، وهو الأخطر والأسوأ من عمي الأبصار، كما أشار إليه الله عز وجل: { أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ }⁽³⁹⁾.

إنّ دولة فنلندا ذات الخمسة ملايين نسمة هي منتجة تليفونات نوكيا، أي هم الشعب الأكثر إنتاجاً للتليفونات

وتستغل صورة المرأة - بشكل خاص - من قبل شركات الإعلانات التجارية وتعرض كجسد وآلة، وتعد من أكثر الأدوات التي تؤثر في عقول الناس، حتى نرى صورة المرأة تعرض مع إطارات السيارات!! الأمر الذي أدى إلى التنقيص من قيمة المرأة ومن أخلاق الناس ومن القيم الاجتماعية، وهذا هو ما تدعو إليها المنظمات باسم حرية المرأة وحقوقها، وعلى أثر ذلك تسرق الأموال من البسطاء والسذج.

3- ظاهرة الأمركة⁽³⁰⁾: وهو عامل قوي ومؤثر على تفشي النزعة الاستهلاكية، بمخططاتها وسياساتها، والأمركة هي أسلوب حياة جوهره اتخاذ موقف نفعي ينصرف عن الكليات والمبادئ ليتركز على التفاصيل وحل المشاكل المباشرة، ويركز على الفرد بالدرجة الأولى، وتأكيد ضرورة الإشباع الفوري⁽³¹⁾، وكما أشير سابقاً أنّ نظرية المؤامرة تُستعمل لسد الإفلاس الذاتي، لأنّ السياسة لا تعترف بالقيم أصلاً؛ فلا قيمة لاعتبار نظرية المؤامرة، وإنّ لم يكن هناك خلل ذاتي وداخلي فلا مجال للاختراق الخارجي، بل السقوط تحدث عند حدوث ضعف داخلي.

4- التقدم التكنولوجي: أحدى أدوات النزعة الاستهلاكية في حرق الأموال، خاصة تكنولوجيا الترفيه، من وسائل الاتصالات والدررشة ووسائل اللعب، عبر تأثير الإغراءات التي تمارسها وسائل الإنتاج الصناعي الغربي⁽³²⁾، وأصبحت كارت الإنترنت والموبايل حاجات ضرورية عند كثيرين، إلى درجة أنهم استغنوا عن بعض حاجات الملابس والأكل لصالح الكارت، وهذا خلاف لتسلسل الحاجات التي رتبها نظريات عديدة، منها ما جاء في الآية القرآنية: { الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ }⁽³³⁾، فيأتي حاجة الأكل قبل حاجة الأمن، وورد هذا الترتيب في نظرية ماسلوا⁽³⁴⁾.

المطلب الثالث: آثار النزعة الاستهلاكية على الفرد والمجتمع

إنّ نظرية الاقتصاد المجرد عن الأخلاقيات تعد المال هو نقطة المركز بخلاف الاقتصاد الإسلامي الذي يعد الإنسان المركز الذي أرسلت كل الرسائل السماوية لتكون رحمة

فيقول السلطان عبد الحميد الثاني: أليس الإسراف هو الذي أوصل إمبراطوريتنا إلى ما وراء الإفلاس؟ فلم يحدث أن صرفت أموالاً على هو أو على أمور يمكن أن تجر البلاد إلى ضائقة مآلئة كما حدث عند كثير من الحكام⁽⁴⁷⁾. فاعترف السلطان بوجود المرض ورغم معارضته له؛ لكنه لم يستطع أن يوقفه بوحده وهو ما أوصلهم إلى السقوط، حيث لم يكن باستطاعة العدو إسقاط الجيوش بالحديد والنار، لأن التحلل الذاتي صديق خائن أكبر خطراً من عدو قاهر.

7- الناحية الاجتماعية، لقد أدت هذه النزعة وانتشارها إلى أزمة بل كارثة اجتماعية فعلية؛ فاجتياز الحاجات الثانوية للضروريات الأساسية أدى إلى إهمال كثير من الضروريات، مثل الزواج؛ لأن الفرد إما يدخر وارده ويستغني عن كثير من الأمور التي تعد من رفقاء الشخصية العصرية، ليصبح قادراً على سد تكاليف مشروع الزواج، أو يسير كما تسير الأمواج وينسى الزواج، كما هو الحال اليوم حيث أصبح الزواج عملية شبه مستحيلة بالنسبة للملايين من الشباب، وأن تأخر سن الزواج تزايد معدلاته يوماً بعد يوم، وتسبب في كارثة أخلاقية واجتماعية.

المبحث الثاني

النزعة الاستهلاكية في الفكر الإسلامي ومعالجتها

الأثار الخطيرة التي تنتج من النزعة الاستهلاكية، وإخفاق كثير من النظريات الاقتصادية في الحد منها ومن آثارها الوخيمة تجعلنا أن نرجع إلى ما جاء به الإسلام في القضاء على مثل هذه السلوكيات التي تخرج البشر من فطرته وتنزع منه طيب حياته، وذلك من خلال إزالة أسباب ظهور هذه النزعات والميول غير المستقيمة، فنبحث النزعة الاستهلاكية في الفكر الإسلامي ومعالجتها، من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مستوى الإنتاجية في العالم الإسلامي.

تبين فيما مضى أن النزعة الاستهلاكية داء خطير، لها آثار متعددة، وهي ناتجة عن أسباب مختلفة، فينبغي أن نحدد مكان وجود الداء ونقيس مستواه، وإن الدراسات والبحوث العلمية

للشخص الواحد، ونحن الشعب الأكثر استبدالاً واستهلاكاً للتليفونات للشخص الواحد، وفيها لا دخل ولا راتب بدون عمل (إلا للعاجز أو المعتوه)⁽⁴⁰⁾. وهو تطبيق لنظرية أفضلية اليد العليا التي وضعها لنا الرسول ذو العبقريّة والخلق العظيم، فعن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اليد العليا خير من اليد السفلى، وإبدأ بمن تعول، وخير الصدقة عن ظهر غنى، ومن يستغفب يعمه الله، ومن يستغن يغنه الله»⁽⁴¹⁾.

5- صفة الميوعة: لقد أدت هذه النزعة إلى نحو الاستقلالية الشخصية من عند الفرد، وأصيب بها الفرد عن طريق الرضوخ لمن يبيدهم مفاتيح المستهلكات، فيميل على نحو ما تشتهي سفن الاستهلاك، وهو حال الأفراد وأحوال الأنظمة الحاكمة في علاقاتها الدولية⁽⁴²⁾. فقال رسول الله (ﷺ): لا تكونوا إمعة، تقولون: إن أحسن الناس أحسننا، وإن ظلموا ظلمنا، ولكن وطينوا أنفسكم، إن أحسن الناس أن تحسنوا، وإن أساءوا فلا تظلموا⁽⁴³⁾. وهو ما يؤدي إلى فقدان القرار وعدم استقلالية الرأي والتبعية الأعمى. وانزلق كثير إلى مخالفة التعاليم الدينية، استحابة لشهوة الاستهلاك⁽⁴⁴⁾.

يقول مالك بن نبي: أن مشكلتنا الاقتصادية ليست في الندرة الاقتصادية وإنما هي "التبعية الاقتصادية للغرب"، فالمسلمون اليوم يبيعون المواد الخام الأساسية في الصناعات المختلفة في السوق العالمية بأسعار زهيدة لكي يستفيد منها الغرب، فبيعهما لنا بأسعار بخسة وبعملتهم، فتكون النتيجة مجتمعات مستهلكة غير منتجة ومستوردة غير مصدرة، وعملتها غير مستقرة⁽⁴⁵⁾.

6- تفكك وسقوط الدولة، إن من أهم أسباب تفكك الدولة الإسلامية السياسة التي جرى عليها متأخرو خلفاء بني أمية، من حيث استئثارهم دون سائر المسلمين بكثير من الثروة، واتجاههم في معيشتهم إلى البذخ والترف، وزاد الأمر سوءاً⁽⁴⁶⁾، هو ما أدى بهم إلى الضعف والاضمحلال، وأغلب محلي التاريخ يرجعون سقوط الإمبراطوريات -بمختلف هوياتها- يرجعونها إلى الفساد الداخلي، لأنه هو المساعد للعدو الخارجي.

تبدلي نتائج حول مستوى الإنتاج والاستهلاك، وكلها مخيبة للآمال.

ومن خلال ما يأتي يتبين لنا الوضع العام في مستوى الإنتاجية والاستهلاك في الشرق الإسلامي⁽⁴⁸⁾:

1- بلغ معدل الاستثمار في البحث والتطوير أقل من سبع المعدل العالمي.

2- الشباب والشابات بمكة المكرمة ينفقون عشرة ملايين وخمسمائة ألف ريال شهرياً على شراء أجهزة الجوال الحديثة.

3- تبين أن (40-60%) من دخل الأسرة السنوي ينفق على الغذاء، و(15-20%) على الكساء، ومثلها على الترفيه والعلاج والسياحة، و(5-15%) على التأنيث ومثلها على الأجهزة الكهربائية و(5-15%) على التعليم ومثلها على السكن ومثلها كمدخرات.

4- تجاوزت نسبة الإنفاق على الأجور إلى الناتج المحلي في المتوسط ال(10%) في الدول العربية، وتعتبر من أعلى النسب في العالم.

5- اعتماد دول المسلمين على تصدير المواد الخام، وبالأخص النفط، بدلاً من ناتج صناعي.

6- حجم الأموال العربية المستخدمة خارج الدول العربية يعادل 91%.

فهذا هو الوضع الاقتصادي عند المسلمين، فهل من مستقبل مشرق أمامهم؟ نتسائله بكل حزن؛ لأنّ الشعوب تتقدم بالعطاء والإنتاج وليس الاستهلاك المبدد.

اليابان هي الإمبراطورية التي (تهزها الزلازل وهي تهز العالم) بالعطاء العلمي والحضاري، لماذا؟ لأنّها الدولة التي إذا

دخلنا مطاعمها فلم نر صحناً يُرجع من عند زبون وفيها باقي طعام، وهذا تطبيق لتعاليم الإسلام رغم عدم معرفتهم

للإسلام، ونحن نجعله أو نتجاهله، حيث يأمرنا الله تعالى أن لا نسرف في الطعام فقال تعالى: { وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ }⁽⁴⁹⁾ أي إن الله لا يحب المتعدّين حدّه

في حلال أو حرام، الغالين فيما أحلّ الله أو حرم، بإحلال الحرام وبتحريم الحلال⁽⁵⁰⁾، وجاء في الحديث الشريف: حيث

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "ولا يرفع الصّحفة حتى

يُلَعَفَها أو يُلَعَفَها، فإن آخَرَ الطّعام فيه البركة"⁽⁵¹⁾، ففي مطاعمنا تؤخذ الصحون من عند الزبائن وهي مليئة بالأطعمة التي ترمى بعد ذلك. وحتى الذي يطبق الحديث يفهم منه أنه يجب أكل كل ما يحتويه الصحن حتى لو يضر ذلك بمعدته وصحته!! ولا يفهم منه أنه يجب - أصلاً- أن نضع في الصحن ما يسد الجوع، وليس امتلاء المعدة والأمعاء.

يقول الشيخ محمد الغزالي: إن أمتنا محتاجة إلى أن تعرف نفسها والمدى الواسع الذي تخلّفت في مبادئ طريقه، إنّها أمة لم تحسن الاستماع إلى كتاب ربها، قال الله تعالى في كتابه العزيز: {اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ }⁽⁵²⁾، فمن نقد هذه الآية، ومن الذي استمع إليها؟ ليست لنا سفينة مدنية أو عسكرية صنعناها في بلدنا! ليست لنا حاملة طائرات!! ليست لنا مدمرات ولا طرادات! ليست لنا أشياء نحكم بها الأمواج ونسير بها في البحار؟! استمع إليها ونفذها الروس والأمريكان والأوروبيون، أما نحن فنستمع لا لنتربى ولا لنملك حضارة سخية غالبية منتجة؛ إنّما استمعنا وقلوبنا بعيدة⁽⁵³⁾.

وغابتنا من اقتباس قول الشيخ ليس لنزيد اليأس في النفوس؛ بل لنضع الإصبع على الجرح بتشخيص عالم معتبر رأيه، لأنّ في عصرنا تعرف القول وتقبل بمعرفة قائلها وليس بنوعية المقال وما يحتضنه من مفاهيم! وهذه إحدى المشاكل التي تعرضنا لها، وتعيق التقدم والتطور؛ ولأنّ قول الشيخ تعبير دقيق عما يعيشه المسلمون الآن، إلا نادراً، كمسلمي شرق آسيا، الذين استحيوا من أن يكونوا مفلسين بجانب أمم صناعية أمثال اليابان وكوريا والصين، ومتى يستحيي مسلمو الشرق الأوسط ويتركون النزاعات الكلامية ويلتحقون بالصراع العلمي والتكنولوجي؟ الله أعلم.

المطلب الثاني: معالجة النزعة الاستهلاكية في الفكر الإسلامي.

حتى يعالج المرض بشكل واقعي ينبغي تحديد المشكلة والمنطقة التي يقع فيها المرض، وتحديد الدواء المناسب لمعالجته، فحاول عرض معالجة النزعة الاستهلاكية في الفكر الإسلامي

الالتزام بالاعتدال والوسط هو الواجب، وإن كان اللجوء إلى إحدى طرفي الوسط جائزاً، ولكن بقدر وهدف معقول.
ثانياً: معالجة النزعة الاستهلاكية: عالج الاقتصاد الإسلامي هذه الظاهرة بعنصرين، أولهما نظرية الاستهلاك الهادف، والثاني مبدأ الثقافة الإنتاجية، نبين ذلك فيما يأتي:

أ- الاستهلاك الهادف: هو ذلك الاستهلاك الذي يتسم بالعقلانية والعلمية والتخطيط والرشد، البعيد عن العشوائية والتبذير. والذي تبينه لنا الآية القرآنية بوضع الأسس والمقتضيات التي يجب أن تراعى في ماهية الاستهلاك وكيفية، حيث يقول تعالى: {وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ} (59)؛ فنستنبط منها أهم القواعد التي تحذرنا من الاعتباطية والعشوائية، بل تضيي النزعة المقاصدية إلى تعاملنا مع المال:

1- قوله تعالى: {وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ}، يوجهنا بأن يتسم الاستهلاك بالتخطيط في أن يكون هناك هدف، وأسمى غاية في استعمال المال هي رضا الله تعالى، وهكذا يتوفر عند العبد الوازع الديني الأخلاقي الذي يستقيم أفعاله وأعماله.

2- قوله تعالى: {وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا}، يشير إلى التوازن بين المادة والمعنى، أي بين الدنيا والآخرة، فكما يفكر العبد في آخريته يجب أن يفكر في عمارة دنياه، ولا ينساها أو يتساهل فيها، لأن الدنيا طريق الآخرة.

3- قوله تعالى: {وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ}، فيه نظرية التداول المالي الذي يحفظ السوق من الركود؛ فكما أحسن الله إلى العبد يجب أن يشكر العبد ربه بالقيام بالإحسان أمام عباد الله المحتاجين وهي المسؤولية الاجتماعية والإنسانية نحو المحتاجين، وينبغي على الذي استطاع أن يحصل على مال أن يصرفه على نفسه وأهله ولا يدخره بشح.

4- قوله تعالى: {وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ}، يحذرنا من صرف المال في أي مجال غير شرعي، فإن لم يصرف في الخير فسوف يكون منبع الفساد، وإن أي تعامل غير سليم مع المال يؤدي إلى نتائج سلبية مؤداها الضرر

بمراحلتين، فتحديد منطقة المشكلة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وبعد ذلك نعرض الدواء لهذه المشكلة، كالاتي:
أولاً: موقع النزعة الاستهلاكية: فإذا أمعنا النظر في المخطط الآتي نرى أن الاستهلاك في المنظور الإسلامي ينقسم إلى ثلاث مناطق رئيسية وهي: (الاعتدال والتقتير والتبذير)، وهناك عدة مناطق ثانوية، ك(الزهد والزينة) وغيرهما، وأن النزعة الاستهلاكية تقف على طرف التبذير، والسياسة الاقتصادية المنحرفة.

فإذا كانت الزينة مباحة لقوله تعالى: {يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ} (54). وأن التبذير والتقتير حرامان، لقوله تعالى: {وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا} (55)، وأنها ليسا من صفات عباد الرحمن، لقوله تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا} (56) قال النَّحَّاسُ: "وَمِنْ أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِي مَعْنَاهُ أَنَّ مَنْ أَنْفَقَ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ فَهُوَ الْإِسْرَافُ، وَمَنْ أَمْسَكَ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ الْإِقْتَارُ، وَمَنْ أَنْفَقَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَىٰ فَهُوَ الْقَوَامُ" (57)؛ ولذلك يكون الاعتدال واجباً فطرة وشرعاً وواقعياً. ومنهج الإسلام في كل المفاهيم القابلة للتفاوت يدعو إلى الأخذ بالوسط، ويدل على ذلك نصوص كثيرة من القرآن والسنة كقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} (58)، وشهداء على الناس لواقعية دعوتهم، فإن لم يتبعوا الواقعية والوسطية فلا يصلحون لقيادة المجتمع البشري، ولا يجوز لهم القضاء بين الناس، لأن التكليف يكون عند الواقعية، وإلا فإن الأحكام الشرعية الإسلامية لا يحكم بها عند البيئة غير الواقعية، ويتوقف الحكم بها، كما فعلها الإمام عمر وغيره بعدم قطع يد السارق.

وبما أن الإسلام يهدف إلى سعادة المجتمع البشري بل الكون بأكمله، فإن ما يوجب توفير تلك السعادة يكون واجباً، وهكذا فإن التقتير والتبذير وجهان لعملة مؤداهما الضرر بحياة المجتمعات وتقدمها وتميبتها، وبذلك يكون

بالمجتمع الإنساني والضرر بالكون الذي هو بيت البشرية، والفساد مصطلح عام يشمل الضرر المادي والمعنوي.

ب- الثقافة الإنتاجية: إنّ النزعة الاستهلاكية مرض اجتماعي، ومعالجة المرض والحد من انتشاره لا يكون إلا بدواء من نفس الجنس، وبناء الثقافة الإنتاجية عند الفرد والمجتمع يحد من وجود هذه النزعة؛ لأنّ إزالة ثقافة سيئة يكون بزرع ثقافة حسنة.

نكرر ونتساءل: هل أنّ الإنتاجية والغنى مكتسبان أم أحمأ نصيبان؟ فالجواب إنّ الفقر نتيجة سوء التعامل مع المال، إمأ بإهمال في الحصول عليه أو بتساهل في صرفه وتوزيعه واستهلاكه، فطرق الحصول على المال معينة، من سلكها يحصل على المال، وأسباب هلاك المال معينة أيضاً، من أخذ بما يتعرض للفقر، فيقول الله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْرِفُونَ كَثِيرٌ} (60).

جاء في قصة أغنى رجل في بابل، عندما سأله أصدقاؤه عن غناه وترفه والسبب في ذلك، فأجابهم ونصحهم بتغيير ثقافتهم وقيم العمل عندهم، وبأنّه يجب عليهم الاحتفاظ بجزء من إيراداتهم واستثماره وزيادته (61)، كل ذلك من خلال برمجة نفسية قوية وخطة إدارية محكمة.

فمشكلة الفقر في الفكر الإسلامي، مصدرها الإنسان نفسه، وفساد نظامه الاقتصادي؛ بضعف الإنتاج أو سوء الإدارة والتوزيع؛ لأنّ وفرة الإنتاج مع قلة التوزيع احتكار واستغلال، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج كاف هو توزيع للفقر والبؤس (62). وعملياً فإنّ العملية الإنتاجية متأثرة سلباً وإيجاباً بأربعة عناصر وهي: الموارد، والقدرة البشرية، والجهد البشري، وقيم العمل.

فأن المسلمين يملكون العناصر الأساسية في الإنتاج، من الموارد والإمكانات، ولكنهم تنقصهم الجهد البشري المولد من قيم العمل، ونقص هذين العاملين ناتج من الابتعاد عن الطريق الصحيح الذي أمر به ديننا الحنيف أكثر من كل الأديان والثقافات الأخرى.

إنّ النزعة الاستهلاكية وباء خطير يعالج ببناء الثقافة الإنتاجية ونشرها وتطبيقها، وبناء هذه الثقافة مسؤولية عظيمة

لابد من توجيه هذه المسؤولية إلى من يهمله الأمر، فمن الذي يهمله ويتحمل مسؤولية بناء ثقافة الإنتاج عند الفرد والمجتمع؟ فإذا كانت الرأسمالية تجعل الموارد في يد الأفراد وتلقي مسؤولية الإنتاج عليهم، والاشتراكية تجعل الموارد في يد الدولة وتحملها مسؤولية الإنتاج (63). فإنّ النظام الإسلامي يعترف بالملكية الخاصة والعامة، وأنّ مسؤولية الإنتاج في الفكر الإسلامي موزعة بين الفرد والدولة كما يأتي (64):

أولاً: مسؤولية الأفراد: أن مسؤولية الأفراد مسؤولية دينية وأخلاقية ومن ثم مسؤولية اجتماعية، كما يدل على ذلك آيات قرآنية وأحاديث نبوية كثيرة، منها قوله تعالى: {فَإِذَا فُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} (65)، وقول النبي (ﷺ): (أن يأخذ أحدكم أحبله خير له من أن يسأل الناس) (66).

كما سبق أنّ منبع المشكلة هو البحث عن السعادة من خلال لذة الاستهلاك، لكن هذه اللذة لا توفر السعادة عند الإنسان، بل سعادة الإنسان وغناه في قناعاته ورضا نفسه. ومسؤولية الأفراد تشمل ما يلي:

1- ترشيد الإنفاق الأمر الذي يقي المال من الضياع، فقال رسول الله (ﷺ): "كلوا واشربوا وتصدقوا وألبسوا غير إسراف ولا مخيلة" (67).

2- توجيه بعضهم البعض إلى العمل وعدم الكسل، خاصة الأيدي العاطلة إلى اقتناء الهوايات المفيدة، كالقراءة والرياضة والهوايات التي يمكن أن تحقق السعادة دون اللجوء إلى تبديد الأموال واستنزافها.

3- الاعتماد على النفس، وحسن التخطيط الاستراتيجي، وبناء المشاريع الصغيرة، وعدم الانتظار للراتب الحكومي.

4- عدم اللجوء إلى الديون وتراكم السلف والأقساط للاستهلاك اليومي، إلا أنّ تكون في حالات اضطرارية، مثل السكن وغيره.

5- الابتعاد من الترف والاستهلاك التنافسي والتفاخري الذي يؤدي إلى بذل الأموال الطائلة في سبيل الاستعلاء الاجتماعي. فنرى أنّ رسول الله (ﷺ) نهي أن يؤكل طعام المتباريين المتنافسين في الترف (68).

1- القيام بتوفير المنشأة الإنتاجية الرئيسية لعملية الإنتاج، كما أعطى النبي الكريم (ﷺ) النقاد للسائل الذي سأله (73)، فوضع له البنية الأساسية للعمل.

2- مراقبة العملية الإنتاجية وللتأكد من سير عملية الإنتاج حسب الخطة والقيم، أن النبي (ﷺ) استعمل ابن اللثبية على صدقات بني سليم، فلما جاء إلى رسول الله (ﷺ)، وحاسبه قال: هذا الذي لكم، وهذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): (فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ، وَبَيْتِ أُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا) (74).

3- ترشيد الإنفاق والاستهلاك، عبر القنوات المختلفة من السلك التربوي والإعلام والخطب الدينية، وغير ذلك.

4- إحياء ثقافة الاقتصاد المجاني كالصدقة والزكاة، حيث تُوجه الإنفاق نحو الاحتياجات الأساسية وليست الكمالية أو الترفيحية، يذكر رسول الله (ﷺ) ثلاثة من أهل الجنة وذكر منهم: (دُو سُلْطَانٍ مُفْسِطٌ مُتَّصِدٌ مُؤَفَّقٌ) (75).

1- ينبغي على حكومات المسلمين وعلماء المسلمين أن يهتموا بهذا الجانب، ويبنوا مساوئ النزعة الاستهلاكية وكيفية التخلص منها لعامة الناس.

2- كما ينبغي على العلماء بناء ثقافة الإنتاج عند الفرد المسلم، وبيان ثواب عمل اليد وعقاب العاطل عن العمل كسلاً، كما جاء ذلك في القرآن الكريم والسنة النبوية.

ينبغي على الحكومات أن تهتم بالصناعات المحلية

وتجعلها بديلة لاستيراد البضائع من الخارج، وتقلل

الاعتماد على الخام وخاصة النفط الخاتمة

من خلال هذا العمل البحثي توصلنا إلى نتائج، وعلى أثرها نقدم مقترحات، كما يلي:

أولاً: النتائج:

1- إن انتشار سلوك الترف التنافسي وانحراف الإدارة المالية في الأسرة، تجعلنا أن نقف في وجه النزعة الاستهلاكية.

2- إن نظرة الكثير منا إلى الاستهلاك والإنتاج غير سليمة أما تطرف في هذا أو ذاك، لذا ينبغي أن نصحق فهمنا لهما معاً.

ثانياً: **مسؤولية العلماء:** لأن علماء المسلمين ورثة الأنبياء فإنهم مهتمون بنشر الدين ولا ينتظرون الدولة في توظيفهم وتعيينهم في أمر التبليغ، بل قرر الله أن يقوم كل من يعرف حرفاً من الدين أن ينشره بين الناس وخاصة ذوي العلم والمعرفة والفقه، فيقول الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ } (69). ومسؤوليتهم يشمل ما يلي:

1- يجب أن يكون العالم نفسه قدوة حسنة عملياً؛ لأن نصحه يكون مسموعاً إن طبق الأمر على نفسه، فقال الله تعالى: { كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ } (70).

2- توجيه المسلمين على أن التبذير والترف المبدد حرام، يدل عليه آيات وأحاديث كثيرة. وتوجيههم على ترشيد الاستهلاك وصرف الأموال في الأمور التي يحتاج إليها الفرد. وإحياء روح القيم العليا بين الناس كالصدقات والزكاة والمساعدة التي تحول دون لجوء المحتاجين إلى المعاملات الربوية أو القروض والسلف.

3- توجيه الأفراد إلى الاعتماد على النفس والكسب الحلال، كما دفع الرسول الكريم (ﷺ) الصحابي الذي جاءه يتسول، فوجهه الرسول (ﷺ) إلى العمل (71).

4- ديننا الحنيف من خلال القرآن الكريم والحديث الشريف وضع لنا خارطة واضحة لكيفية التعامل مع المال وكيفية إنمائه وضوابط الحصول عليه وصرفه، كل ذلك مبين جلي يجب أن ينشرها العلماء ويطبقها من سمعه لخلافة دنياه على أحسن وجه ورضى ربه في الآخرة.

ثالثاً: مسؤولية الدولة: مبدأ التوجيه الإداري للنشاط الاقتصادي مؤسس في أصوله على نظرية التوازن الاجتماعي التي يعتمدها الإسلام أسلوباً وهدفاً لتحقيق العدالة الاجتماعية، ويخضع النشاط الاقتصادي في حركته وتوجهه لإرادة الدولة وهذا الخوض مقيد بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال فكرة التوازن الاجتماعي (72). ومسؤولية الدولة كبيرة بسبب إمكانياتها، فتشمل الإجراءات عديدة، نذكر منها ما يلي:

11. أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن مسعود، ح(3789): 36 / 4.
12. أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الأدب، باب ما جاء أنّ الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده، ح(2819): 124 / 5.
13. سورة الإسراء: 26.
14. جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري: 429/17.
15. سورة الأعراف: 31.
16. الاستهلاك في الإسلام، مقال بقلم: د. زيد بن محمد الرماني، موقع الوجة، الزيارة بتاريخ 2014/12/11: www.net.alukah
17. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب وضع اليد على المريض، ح(6593): 536 / 3.
18. دراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، الغدير للدراسات والنشر، شبكة الإمامين الحسنين للتراث والفكر الإسلامي: 14
19. سورة طه: 123,124.
20. دراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي: 15.
21. أخرجه البخاري في الأدب المفرد، كتاب الأذكار، باب الدعاء عند الكرب، ح(701): 244/1.
22. سورة التوبة: 105.
23. أغنى رجل في بابل، جورج كلاوسون، مكتبة الجبرير، ص 23.
24. سورة الأعراف: 31.
25. أخرجه الإمام أحمد في مسنده، أول مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ح(7065): 481 / 6.
26. العولمة: مصطلح جديد عرف بعدة تعريفات، منها: حرّية انتقال المعلومات وتدقّق رءوس الأموال والسّلع والتّكنولوجيا والأفكار والمنتجات الإعلامية والثّقافيّة والبشر أنفسهم بين جميع المجتمعات الإنسانيّة حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد أو قرية واحدة صغيرة. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: 1579/2.
27. بحث بعنوان العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجموعة من الباحثين، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراقية، العدد(86) لسنة 2011: ص 75.
28. دائرة معارف الأسرة المسلمة، مرقم آليا(الشاملة)، جمع وإعداد: علي بن نايف الشحود: 277 / 42.
29. المفصل في فقه الدعوة إلى الله تعالى، مرقم آليا(الشاملة)، جمع وإعداد: علي بن نايف الشحود: 124/17.
30. الامركة: سيادة القيم والمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأمريكية. ينظر: حصان طروادة الغارة الفكرية على الديار السنينة، د. عمرو كامل عمر، دار القمري، الطبعة الثانية، 2014 م: ص 110.
31. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: 296 / 20.
32. ينظر: في فقه التدين فهما وتنزيلا، الدكتور عبد الحميد النجار، مرقم آليا(الشاملة): 110 / 1.
33. سورة قريش: 4.

- 3- نصوص إسلامية كثيرة من القرآن الكريم والسنة المطهرة توجهنا نحو ثقافة استهلاكية هادفة وثقافة إنتاجية إستراتيجية ولكننا لم نفهمها بالشكل المطلوب.
 - 4- الغنى والفقر ليسا نصيباً وحظاً بل إنّ نصيب الإنسان بين يديه.
 - 5- أصبحت الأمة الإسلامية أكبر سوق صرف واستهلاك لما ينتجه غير المسلمين، بل أصبح أكبر مصدر لموادها الخام لغير المسلمين بثمن بخس، وهذا وضع اقتصادي مأساوي في علم الاقتصاد.
- ثانياً: المقترحات:**
- 3- بل يجب أن تجد بدائل لها، كالطاقة الشمسية والطاقة الحركية كالماء والهواء في صنع الطاقة.

الهوامش

1. وهو جزء من قول الإمام عمر. أخرجه الدارمي في سننه، المقدمة، باب رسالة عبّاد بن عبّاد الحوّاص الشّامي، ح(675): 506/1.
2. تكلمة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دوزي، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمّد سليم النعيمي، وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، 1979-2000م: 195/10-197.
3. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2008 م: 2194/3.
4. ينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة: 167/1. والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة: 2 / 991.
5. معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية في لغة الفقهاء، الدكتور نزيه حماد، الطبعة الأولى، 2008م، دار القلم، دمشق: 94.
6. ترشيد الاستهلاك في الإسلام، د. صكر كامل القيسي، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الطبعة الأولى، 2008م: ص 7 و 17.
7. مشكلة الإسراف في المجتمع المسلم وعلاجها في ضوء الإسلام، عبد الله بن إبراهيم الطريقي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1421هـ: ص 52.
8. الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، محمد شوقي الفنجرى، وزارة الأوقاف: ص 114.
9. فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان القنوجي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، 1992 م: 285 / 8.
10. سورة طه: 118,119.

34. ينظر: المبادئ الإدارية من سورة الإسراء - الكهف - مريم، هناء عبد الرحيم بمان، مرقم آليا(الشاملة): ص63.
35. سورة الأنبياء: ١٠٧ .
36. مشكلة السرف في المجتمع المسلم وعلاجها في ضوء الإسلام، عبد الله بن إبراهيم الطريقي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1421هـ : ص102، والتضخم النقدي في الفقه الإسلامي، عضو هيئة التدريس في قسم الفقه جامعة القصيم: ص 75، www. almosleh. Com.
37. مشكلة السرف في المجتمع المسلم وعلاجها في ضوء الإسلام: ص 102.
38. ينظر: مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد: 273/32. ويبحث بعنوان دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، بقلم أ. بخاري عبد الحميد، جامعة ورقلة. ود. زرقون محمد، جامعة ورقلة.
39. سورة الحج: 46.
40. أرشيف ملتقى أهل الحديث، تم تحميله في: ديسمبر 2010م: 361/112. <http://www.ahlalhdeth.com>
41. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غيب، ح(1427): 2 / 112.
42. في فقه التدين فهما وتنزيلا: 1 / 110.
43. أخرجه الترمذي في سننه، أبواب البر والصلة، باب الإحسان، ح(2007): 3 / 432.
44. في فقه التدين فهما وتنزيلا: 1 / 110.
45. الفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي، مرقم آليا(الشاملة): ص2.
46. الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول: ص 110.
47. مذكراتي السياسية، عبد الحميد (الثاني) بن عبد الحميد (الأول)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الخامسة، 1406هـ: ص216.
48. ينظر: ترشيد الاستهلاك: 11-12. ويبحث بعنوان العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية: ص74.
49. سورة الأعراف: ٣١.
50. جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري: 395/12.
51. أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس، ح(2672): 3 / 196.
52. سورة الجاثية: 12.
53. خطب الشيخ محمد الغزالي، (الشاملة) مرقم آليا: 231/2.
54. سورة الأعراف: 32.
55. سورة الإسراء: ٢٩ .
56. سورة الفرقان: 67.
57. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله القرطبي: 72/13.
58. سورة البقرة: ١٤٣ .
59. سورة القصص: 77.
60. سورة الشورى: 30.
61. أغنى رجل في بابل: 22.
62. الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول: ص 47.
63. الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول: ص 29 و 45 ، والاقتصاد الإسلامي، الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات: ص8 .
64. المفصل في أحكام الربا، جمع وإعداد: علي بن نايف الشحود: 15/1.
65. سورة الجمعة: ١٠ .
66. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، ح(2075): 3 / 57
67. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب منه، الحديث غير مرقم، 7 / 141.
68. عون المعبود وحاشية ابن القيم: 161 / 10.
69. سورة المائدة: 67.
70. سورة الصف: 3.
71. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، ح(2075): 3 / 57
72. الاقتصاد الإسلامي ص12.
73. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، ح(2075): 3 / 57
74. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب محاسبة الإمام عماله، ح(7197)، 9 / 76.
75. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، ح(2865)، 4 / 2197.

المصادر والمراجع

- بعد القرآن الكريم
- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثالثة، 1409 - 1989، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- أرشيف ملتقى أهل الحديث، تم تحميله في: ديسمبر 2010م. <http://www.ahlalhdeth.com>
- الاستهلاك في الإسلام، مقال بقلم: د. زيد بن محمد الرماني، موقع الوكة، www.net.alukah
- الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، محمد شوقي الفنجرى، وزارة الأوقاف.
- أغنى رجل في بابل، جورج كلاوسون، مكتبة الجرير.
- الاقتصاد الإسلامي، الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات.
- بحث بعنوان العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجموعة من الباحثين، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراقية، العدد(86) لسنة 2011.
- بحث بعنوان دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، بقلم أ. بخاري عبد الحميد، جامعة ورقلة. ود. زرقون محمد، جامعة ورقلة.

- ترشيد الاستهلاك في الإسلام، د. صكر كامل القيسي، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدمشق، الطبعة الأولى، 2008م.
- التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، عضو هيئة التدريس في قسم الفقه جامعة القصيم: ص 75. www.almosleh.Com
- تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دوزي، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمد سليم النعيمي، وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، 1979-2000م.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (المتوفى 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ - 1964م.
- جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر الطبري محمد بن جرير بن يزيد (المتوفى: 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
- حصان طروادة الغارة الفكرية على الديار السننية، د. عمرو كامل عمر، دار القمري، الطبعة الثانية، 2014م.
- خطب الشيخ محمد الغزالي، (الشاملة) مرقم آليا.
- دائرة معارف الأسرة المسلمة، مرقم آليا(الشاملة)، جمع وإعداد: علي بن نايف الشحود.
- دراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، الغدير للدراسات والنشر، شبكة الإمامين الحسنين للتراث والفكر الإسلامي.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي، تحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر - محمد فؤاد عبد الباقي - إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، 1395هـ - 1975م.
- سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ - 2000م.
- السنن الكبرى للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424هـ - 2003م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- عون المعبود وحاشية ابن القيم، محمد أشرف بن أمير العظيم آبادي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، 1415هـ.
- فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان القنوجي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، 1992م.
- الفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي، مرقم آليا(الشاملة).
- في فقه التدين فهما وتنزيلا، الدكتور عبد المجيد النجار، مرقم آليا(الشاملة).
- المبادئ الإدارية من سورة الإسراء - الكهف - مريم، هناء عبد الرحيم بمان، مرقم آليا(الشاملة).
- مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
- مذكراتي السياسية، عبد الحميد (الثاني) بن عبد المجيد (الأول)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الخامسة، 1406هـ.
- مسند الامام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.
- مشكلة السرف في المجتمع المسلم وعلاجها في ضوء الإسلام، عبد الله بن إبراهيم الطريقي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1421هـ.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2008م.
- معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية في لغة الفقهاء، الدكتور نزيه حماد، الطبعة الأولى، 2008م، دار القلم، دمشق.
- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
- المفصل في أحكام الربا، جمع وإعداد: علي بن نايف الشحود.
- المفصل في فقه الدعوة إلى الله تعالى، مرقم آليا(الشاملة)، جمع وإعداد علي بن نايف الشحود.
- موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دكتور عبد الوهاب المسيري، مرقم آليا (الشاملة) ترقيم: أسامة بن الزهراء.

کورئی

نوکه بشپوهیځی بهر فرمه مهزاختن که تیه د رویه کی زیدره ودا وسامان یی دئینه سوتن و ژناډ برن یی نارمانج، ب وی شیوهی کو خودی هم بین داین بتنی بۆ وی چهندی دا هر تشته کی لبر دهستی مه به زین و ژناډ بهین، مه ژبیر کریه خودی هم بین کرینه شوین گرین خوه دئره دیدا دا ناکهین وشارستانیته و زانست و بوارین ژیا نا مروفاتی پیشین. نه مهزاختنا دسهر دا چوری یا هم دکهین فه دگریت بۆ چهند هوکارین جیاواز، مینا هر کرنا مه یا خهلهت بۆ سامان ورزق و بهختی، چونکی هم و هسا تیدگهین مادم رزق یی نفیسه هر ژ روزا خودی هم داین و کیم وزیده نابیت نه گهر چهند هم خو بوهستین ژی، لی نه هزه یا چهوته. دیسا نه گهری دوی کار تیکرنا جیهانگیری یه لسه مه، میسکی خه لکی و هسا دا گهر کریه وان چهوا بقیت.

رهوشتی مهزاختنی شوینوارین کوژهک هه نه لسه کهسی وجفاکی ژی. ژ وان شوینواران: پهنگیان نابوری، وژناډ چوونا سامانی ونه مانا بهر که تی دمالاندا وئیدمانبوونا کورین جفاکی لسه مهزاختنی، هه تا سه رنجا ریکلامین نابوری خه لک بهره ډ بهرزه بوونی و بی بریاری و دیفه لانکی بو رهوشه نبریا روزناډا بری. نیسلا می نه ډ دیارده چاره سه ر کریه ب داریتنا هه را مهزاختنا نارمانجدار، نهوا جیاواز ژ مهزاختنا بهر هلا، و بناډا کرنا رهوشه نبریا بهر هه مینانی، بهر پر سیاریا فی پروژه ی ژی دکه فیه سه ر ملی هر تاکه کی دجفاکی دا، ژ وانا زانایین نایینی و ده ز گه هین دهوله تی، هر نیک ل دیف شیان و بسپوریا خوه.

Abstract

consumption was not out of the ordinary nature ,as we see now it began burn money and exhaustion ,as if we were created to eat every things that we come across and we forget that the Allah has created us as human being to build this land and cultivate it for our on benefits and raise the structure of civilization ,human horizon and knowledge . The wasteful and unbalanced consumption is due to several reasons such as our misunderstanding of livelihood, bad money and share. Thus our understanding of that everything's is written no matter what we do to change it, since the very first day of creation undoubtedly this idea is completely wrong and the other reason is the impact of globalization on us.

For this trend has devastating effect on individual Muslim and non-Muslim community such as, economic inflation, wasting money and blessing fade away from our homes, and the addiction of our sons and daughters consumption of foreign goods and culture, that strange to ours. Islam has addressed this phenomenon by purposeful and reasonable consumption and build culture that based on promoting of individual productivity .the responsibility of this project lays on everyone in the society, including scientists and that state, each on according to its expert and abilities.